

- تقرير الدين لسنة 2018 المرافق لقانون المالية 2020 -

يسعى تقرير الدين، الذي تصدره سنويا مديرية الخزينة والمالية الخارجية، إلى تسليط الضوء على وضعية الدين الداخلي والخارجي في متم كل سنة. ويستعرض هذا التقرير لجوء الخزينة إلى التمويل في السوق الداخلي ولدى الممولين الأجانب وكذا الظروف التي تم فيها هذا التمويل. كما يتضمن تحليلا لبنية محفظة الدين من حيث الأدوات، وسعر الفائدة، والعملات بالإضافة إلى خدمة الدين وكذا لمؤشرات التكلفة والمخاطر المرتبطة بهذه المحفظة. كما يتطرق هذا التقرير لتطور الدين الخارجي العمومي ويقدم الحصيلة السنوية لعمليات التدبير النشط للدين الداخلي والخارجي والخزينة العمومية التي تقوم بها هذه المديرية.

تمويل الخزينة خلال سنة 2018

بلغ الحجم الإجمالي المعبأ من طرف الخزينة سنة 2018، 121,3 مليار درهم. وقد تم الاعتماد على السوق الداخلي بشكل رئيسي، حيث بلغ إجمالي حجم الإصدارات في هذه السوق 115,1 مليار درهم، أي بحصة 95%، في حين بلغ الحجم الإجمالي المعبأ من المصادر الخارجية 6,2 مليار درهم أي بحصة 5%.

التمويل الداخلي للخزينة

في ظل ظرفية تميزت بارتفاع حاجيات البنوك للسيولة وانخفاض طلب المستثمرين في سوق المزادات، نهجت الخزينة خلال سنة 2018، استراتيجية تمويل تمحورت حول النقاط التالية:

- الحفاظ على حضور منتظم في سوق المزادات بالنسبة لجميع الأجل أخذ بعين الاعتبار تطور ظروف السوق ؛
- مواصلة اللجوء للتدبير النشط للدين الداخلي، وذلك عبر عمليات تبادل أذون الخزينة من أجل تقليص خطر إعادة التمويل وتمليس الجدول الشهري لسداد الدين لسنتي 2018 و2019 عبر خفض ذروات السداد لبعض الأشهر ؛
- متابعة التدبير النشط للخزينة العمومية، عبر اللجوء اليومي لعمليات توظيف فائض الحساب الجاري للخزينة من أجل تدبير أمثل لموجودات هذا الحساب واحترام استراتيجية إصدار الخزينة.

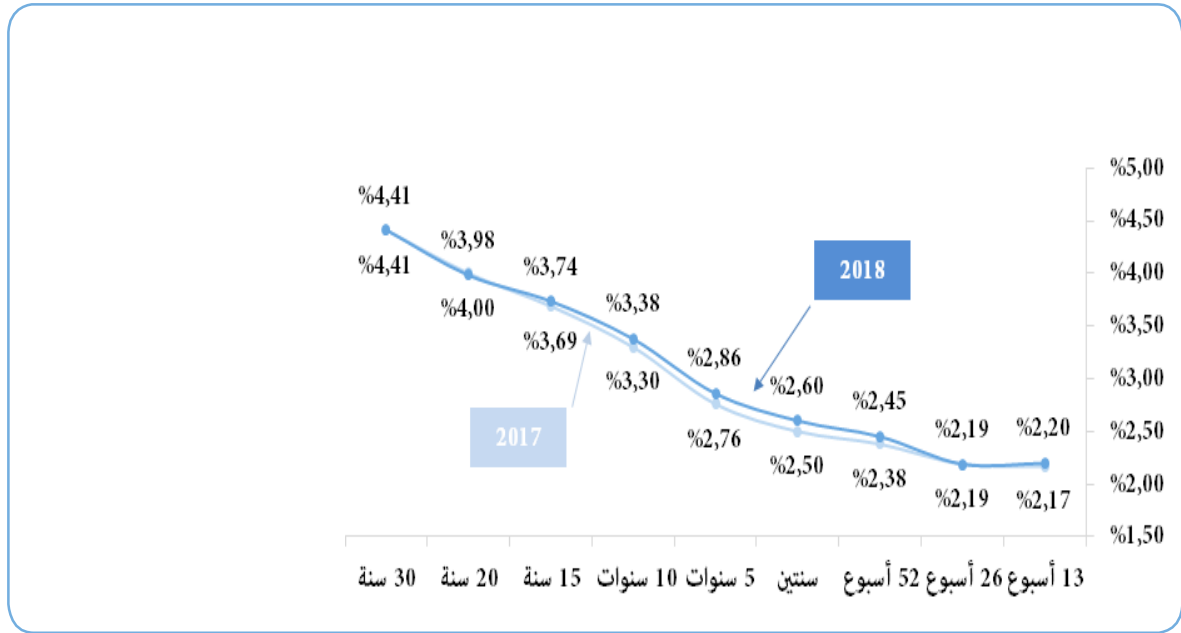
وهكذا بلغ حجم إصدارات سندات الخزينة في متم سنة 2018 حوالي 115,1 مليار درهم مقابل 110,7 مليار درهم في متم سنة 2017. منها ما قدره 94,7 مليار درهم أو 82,3% في إطار

إصدارات الخزينة في سوق المزادات و 20,3 مليار درهم أو 17,7% في إطار عمليات تبادل أذون الخزينة.

وقد مثلت إصدارات الخزينة لل أذون ذات آجال 5 سنوات فما فوق حصة 47% من الحجم الإجمالي للإصدارات مقابل 53% سنة 2017.

فيما يهم أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة، فقد عرفت ارتفاعا مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2017 بقدر 5,2 نقطة أساس في المتوسط، مقابل 12,9 نقطة أساس سنة 2017. وقد وصل هذا الارتفاع إلى 5,5 نقطة أساس في المتوسط بالنسبة لل أذون ذات آجال 5 سنوات فما فوق و 4,9 نقطة أساس في المتوسط بالنسبة للآجال ذات سنتين وأقل.

تطور أسعار الفائدة المطلوبة



التمويل الخارجي للخزينة

بلغت السحوبات على القروض الخارجية خلال سنة 2018 حوالي 6,2 مليار درهم مقابل 16,8 مليار درهم سنة 2017.

و قد بلغت السحوبات المعبأة لدى المقرضين متعددي الأطراف نسبة 94% من المبلغ الإجمالي للسحوبات أي 5,8 مليار درهم مسجلة بذلك انخفاضا قدره 5,2 مليار درهم مقارنة مع سنة 2017. هذه السحوبات عيئت أساسا لدى صندوق النقد العربي (2,8 مليار درهم)، البنك الإفريقي للتنمية (1,5 مليار درهم) و البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1,4 مليار درهم).

و بخصوص السحوبات المعبأة برسم القروض المحصل عليها من الدائنين الثنائيين، فقد سجلت ما مجموعه 0,4 مليار درهم مقابل 5,8 مليار درهم سنة 2017. حيث بلغت السحوبات المحصل عليها من فرنسا 0,3 مليار درهم.

الإصدار الافتتاحي لشهادات الصكوك السيادية في السوق الداخلي

قام المغرب، في 5 أكتوبر 2018، بأول إصدار لشهادات الصكوك السيادية من نوع الإجارة. ويندرج هذا الإصدار في إطار المجهودات المبذولة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية لمواكبة تطور المالية التشاركية بالمغرب.

وقد بلغ حجم الإصدار 1 مليار درهم على أمد 5 سنوات وبعائد بلغ 2,66% وبجدول استحقاق مقسط. وقد عرف الإصدار الافتتاحي لشهادات الصكوك السيادية في السوق الداخلي نجاحا كبيرا حيث بلغ طلب عروض المستثمرين 3,6 مليار درهم تم تلبية حصة 28% منه أي بمعدل تغطية بلغ ما يعادل 3,6 مرات حجم الإصدار.

وتقوم هيكلية الإصدار الافتتاحي للصكوك السيادية في السوق الداخلي على إنشاء ملكية منافع مبنية على أصول عقارية تابعة للدولة، وتفويتها لصالح صندوق التوظيف الجماعي للتسديد المنشأ لهذا الغرض. وقد قام هذا الصندوق بتاريخ 15 أكتوبر 2018، تاريخ الأداء والتسليم الخاص بهذا الإصدار، في آن واحد بإصدار الصكوك لفائدة المكتتبين وبتأجير الأصول المذكورة لمدة خمس سنوات على أن يتم توزيع مبلغ الإيجار السنوي لفائدة حاملي الصكوك. ولقد استفاد هذا الإصدار من ضمانات الدولة لمبالغ الإيجار لفائدة صندوق التسديد لتتمتع شهادات الصكوك بنفس المميزات الخاصة بالأذون المصدرة من طرف الدولة أو التي تضمنها وذلك من منظور القواعد الاحترازية.

خصائص الإصدار الافتتاحي لشهادات الصكوك السيادية

صكوك سيادية من نوع إجارة 2,66%	النوع
المملكة المغربية	المؤسسة المبادرة
Maghreb Titrisation	مؤسسة التدبير
FT Imperium Sukuk CI	صندوق التسديد
1 000 000 000 درهم	المبلغ
100 000 درهم	القيمة الاسمية
2,66%	العائد
5 سنوات	المدة
مقسط على 5 سنوات	السداد
5 أكتوبر 2018	تاريخ الإصدار
15 أكتوبر 2018	تاريخ الاستحقاق
3,6 مرة	معدل الاكتتاب

تطور دين الخزينة

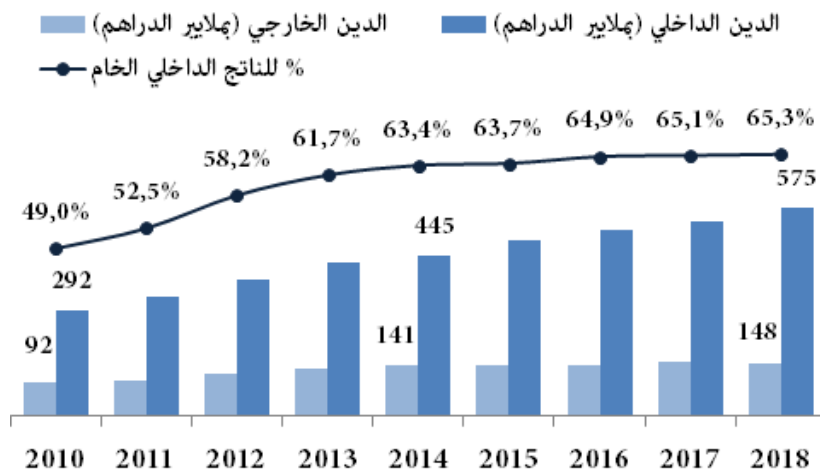
حجم الدين

في متم سنة 2018، بلغ حجم دين الخزينة 722,6 مليار درهم ، أي بزيادة قدرها 30,3 مليار درهم أو 4,4% مقارنة بسنة 2017 (692,3 مليار درهم). و رغم هذا الارتفاع المسجل في حجم الدين، فإن وتيرة ارتفاعه انخفضت بأكثر من النصف بين سنتي 2017 و 2018، مقارنة مع المتوسط السنوي الذي ناهز 9,1% في الفترة الممتدة بين 2010 و 2017.

و بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام، فقد بلغ حجم دين الخزينة 65,3% سنة 2018 مقابل 65,1% سنة 2017. فيما بلغ مؤشر المديونية الداخلية 51,9% للناتج الداخلي الخام و 13,4% بالنسبة للمديونية الخارجية مقابل 50,7% و 14,4% على التوالي في متم سنة 2017.

و تجدر الإشارة إلى أن وتيرة الارتفاع لمؤشر المديونية سجلت تباطؤاً للسنة الثالثة على التوالي. و يرجع هذا التحكم التدريجي في مؤشر المديونية، و الذي تراجعت نسبة تغيره السنوية المتوسطة من 2,4 نقطة مئوية للناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين 2010 و 2017 إلى فقط 0,2 نقطة ما بين 2017 و 2018، أساساً إلى الإصلاحات التي وضعتها الحكومة منذ سنة 2013 (صندوق المقاصة، القانون التنظيمي للمالية، نظام التقاعد، الإصلاح الجبائي...) و التي ساهمت في تحسين المؤشرات الماكرواقتصادية وكذا شروط تمويل الخزينة.

تطور حجم الدين نسبة للناتج الداخلي الخام



بنية الدين حسب الأدوات

يتكون دين الخزينة أساساً من الدين القابل للتداول بحصة 82% منها 76% برسم أذون الخزينة المصدرة في سوق المزادات و6% برسم الإصدارات السنوية في السوق المالية الدولية. أما بالنسبة للدين غير المتداول الذي تصل حصته إلى 18% من مجموع محفظة دين الخزينة، فيتكون أساساً من الدين الخارجي المحصل عليه لدى الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف.

بنية الدين حسب سعر الفائدة

في متم سنة 2018، استقرت حصة حجم الدين ذي سعر الفائدة الثابت في نسبة 92% من إجمالي دين الخزينة مرتفعة بنقطة واحدة مقارنة مع سنة 2017. و تبقى هيمنة الدين ذي سعر الفائدة الثابت راجعة أساساً لكون إجمالي الدين الداخلي، الذي يمثل 79,5% من حجم دين الخزينة، يتكون حصرياً من ديون ذات أسعار فائدة ثابتة.

و فيما يتعلق بالدين الخارجي للخزينة، فإن بنيته حسب نوع أسعار الفائدة تبرز ارتفاع حصة الدين ذي سعر فائدة ثابت إلى 63% من حجم هذا الدين مقابل 59% سنة 2017. أما حصة الدين ذي سعر فائدة متغير، فقد انخفضت مسجلة 37% متم 2018 مقابل 41% بنهاية سنة 2017، وذلك راجع إلى عمليات تبادل سعر الفائدة المنجزة على بعض القروض المحصل عليها من البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

بنية الدين حسب العملات

يهيمن الدين الداخلي والذي يتكون من الدين المصدر بالدرهم على محفظة دين الخزينة حيث بلغت حصته 79% سنة 2018 مقابل 78% سنة 2017.

فيما يتعلق ببنية الدين الخارجي للخزينة حسب العملات و في إطار تحيين ترجيحات العملات المكونة لسلة تسعير الدرهم والذي أدى إلى تعزيز حصة الدولار الذي انتقل مستوى ترجيحه من 20% إلى 40%، فقد ارتفعت حصة الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به في الدين الخارجي للخزينة لتصل 29% متم سنة 2018 مقابل 28,4% سنة 2017 و 14,5% سنة 2014، في حين انخفضت حصة الأورو لتصل إلى 63,2% سنة 2018 مقابل 65,6% سنة 2017 و 78,8% سنة 2014.

خدمة دين الخزينة

استمرت تحملات دين الخزينة من أصل الدين والفوائد والعمولات في الانخفاض للسنة الثالثة على التوالي لتصل إلى 124,7 مليار درهم سنة 2018 مقابل 127,9 مليار درهم سنة 2017، أي بانخفاض قدره 3,1 مليار درهم أو 2%. ويعزى هذا الانخفاض إلى التأثير المزدوج لتراجع أصل الدين بـ 3,2 مليار درهم و ارتفاع طفيف للفوائد بـ 0,1 مليار درهم.

وحسب نوع الدين، فقد ارتفعت خدمة الدين الداخلي ب 2,1 مليار درهم لتبلغ 112,9 مليار درهم مقابل 110,8 مليار درهم عند متم سنة 2017. بينما انخفضت خدمة الدين الخارجي ب 5,2 مليار درهم لتصل إلى 11,8 مليار درهم سنة 2018 مقابل 17 مليار درهم سنة 2017.

مؤشرات التكلفة

التكلفة المتوسطة لدين الخزينة

بلغت التكلفة المتوسطة لدين الخزينة 3,9% سنة 2018 مقابل 4,1% سنة 2017. ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض مستوى التكلفة المتوسطة للدين الداخلي والدين الخارجي بقدر 0,2% على التوالي.

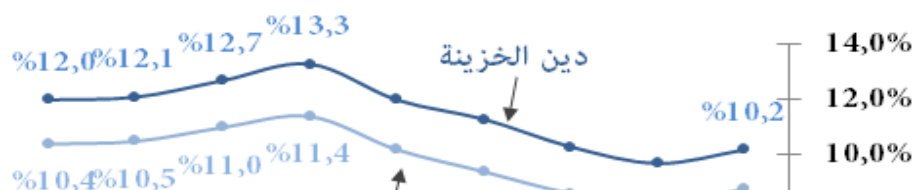
سعر الفائدة المتوسط المرجح عند الإصدار في سوق المزادات

سجل سعر الفائدة المتوسط المرجح عند الإصدار لأذون الخزينة (مع احتساب تلك المنجزة في إطار التدبير النشط) انخفاضا قدره 2,9 نقطة أساس بين 2018 و2017 حيث بلغ 2,77% نهاية 2018 مقابل 2,80% سنة 2017. ويرجع هذا الانخفاض، من جهة، إلى الحفاظ على أسعار فائدة لسندات الخزينة في مستوى قريب من أسعار سنة 2017 و من جهة أخرى إلى تراجع حصة أذون الخزينة ذات آجال 5 سنوات فما فوق إلى 47% مقابل 53% سنة 2017.

تحميلات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للمداخيل العادية

بلغ مؤشر تحميلات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة المئوية للموارد العادية، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة للجماعات الترابية، حوالي 12,0% برسم سنة 2018 مقابل 12,1% سنة 2017، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 0,1%. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى الارتفاع المحدود لتحميلات فوائد الدين المؤداة لسنة 2018 بقدر 0,5%، مقارنة مع ارتفاع المداخيل العادية بنسبة 2%.

تطور تحميلات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للمداخيل العادية



مؤشرات المخاطر

حصة الدين ذي الأمد القصير

عرفت حصة الدين ذي المدى القصير في محافظة دين الخزينة انخفاضا بقدر 1% حيث بلغت 11,4% سنة 2018 مقابل 12,4% سنة 2017، وهذا راجع بالأساس لانخفاض حصة الدين الداخلي ذي المدى القصير والتي بلغت 12,9% نهاية شهر دجنبر لسنة 2018 مقابل 14,4% عند نهاية سنة 2017.

و فيما يخص الدين الخارجي، فقد عرفت حصة الدين ذي آجال أقل من سنة شبه استقرار في حدود 5,5% عند متم سنة 2018 مقابل 5,6% سنة 2017.

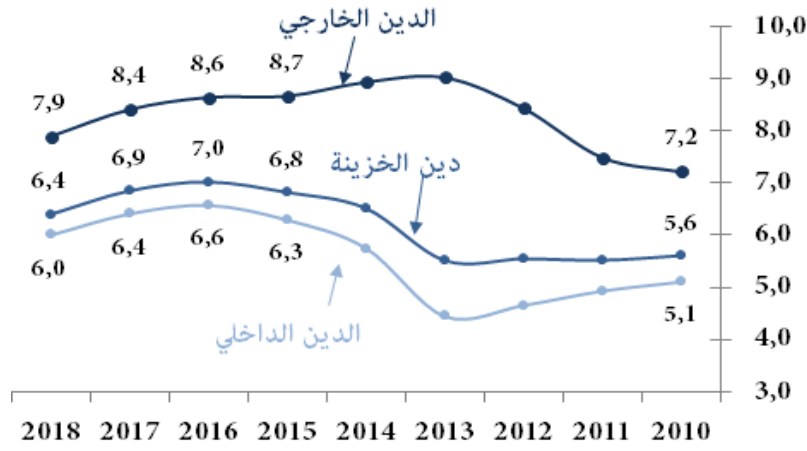
المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين

سجلت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة انخفاضا قدره 5 أشهر مقارنة مع سنة 2017، حيث بلغت 6 سنوات و 5 أشهر عند متم سنة 2018. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى انخفاض المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي التي بلغت 6 سنوات بتمتم سنة 2018 مقابل 6 سنوات و 5 أشهر نهاية سنة 2017 وذلك نتيجة لتمرکز إصدارات الخزينة على الآجال ذات سنتين وأقل (53% من إجمالي الإصدارات).

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي كان إراديا بالنظر للهوامش المتاحة و هدف إلى تقليص تكلفة تمويل الخزينة.

و بخصوص المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الخارجي للخزينة، فقد انخفضت بما يناهز 7 أشهر لتبلغ 7 سنوات و 10 أشهر عند متم سنة 2018 مقابل 8 سنوات و 5 أشهر عند نهاية سنة 2017.

تطور المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة



حصة دين الخزينة ذي أسعار فائدة متغيرة

بلغت حصة الدين ذي سعر الفائدة المتغير في محفظة الدين الخارجي للخزينة، نهاية سنة 2018، 37% مقابل 41% متم 2017. ويعزى هذا التطور إلى اللجوء إلى عمليات تحويل الدين مع البنك الدولي التي مكنت من تحويل أسعار الفائدة المتغيرة إلى أسعار فائدة ثابتة لما يناهز 5 مليار درهم من الديون، و ذلك للتغطية ضد الارتفاعات المحتملة لسعر الليبور على الفترات المتبقية لهذه القروض.

تطور الدين الخارجي العمومي

حجم الدين الخارجي العمومي

عرفت سنة 2018 ولأول مرة منذ سنة 2004 انخفاضا للدين الخارجي العمومي قدره 6,0 مليار درهم أو 2% مقارنة مع المستوى المسجل لنهاية سنة 2017 ليستقر في حدود 326,6 مليار درهم.

وللتذكير، يتكون حجم الدين الخارجي العمومي من حجم الدين الخارجي للخزينة و حجم الدين الخارجي لباقي المقترضين العموميين (الدين الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية و للجماعات الترابية والدين الخارجي المضمون للبنوك العمومية وللمؤسسات ذات المنفعة العمومية).

ويرجع هذا التطور إلى انخفاض حجم الدين الخارجي للخزينة بحوالي 3,4% وحجم الدين الخارجي لباقي المقترضين العموميين بحوالي 1%.

وهكذا سجل حجم الدين الخارجي للخرزينة انخفاضا قدره 5,2 مليار درهم ليصل إلى 148 مليار درهم نهاية سنة 2018 مقابل 153,2 مليار درهم نهاية سنة 2017. أما مؤشر الدين الخارجي للخرزينة، بالنسبة للنتائج الداخلي الخام، فقد عرف بدوره انخفاضا قدره نقطة مئوية مقارنة بمستواه في السنة الماضية ليصل إلى 13,4% من النتائج الداخلي الخام بنهاية سنة 2018 مقابل 14,4% بتم سنة 2017.

أما في ما يخص دين باقي المقترضين العموميين، فقد بلغ 178,7 مليار درهم سنة 2018 أي 16,1% من النتائج الداخلي الخام مسجلا انخفاضا قدره 0,8 نقطة مئوية للنتائج الداخلي الخام مقارنة بسنة 2017. و يعتبر هذا الانخفاض الأول من نوعه منذ 2006، بعد 11 سنة من الارتفاعات المتتالية.

إجمالا، بلغ مؤشر الدين الخارجي العمومي بالنسبة للنتائج الداخلي الخام 29,5% مقابل 31,3% سنة 2017، مسجلا انخفاضا قدره 1,8 نقطة مئوية للنتائج الداخلي الخام.

بنية الدين حسب المقرضين

على غرار السنة الماضية، تميزت بنية الدين الخارجي العمومي حسب المقرضين سنة 2018 بهيمنة الدين المستحق للمقرضين الرسميين (ثنائيين ومتعددي الأطراف) الذي ارتفعت حصته لتصل 77% من الحجم الإجمالي. بينما بلغ حجم الدين المستحق للمقرضين الخواص حوالي 33% من مجموع الدين الخارجي العمومي، 93% منها تمثل إصدارات القطاع العمومي للسندات في السوق المالية الدولية.

بنية الدين حسب المقرضين

في تم سنة 2018، مثل الدين الخارجي العمومي، دون احتساب دين الخزينة، حوالي 55% من إجمالي الدين الخارجي العمومي. و لازالت المؤسسات والمقاولات العمومية تمثل أول مجموعة المقرضين للقطاع العمومي و ذلك بحجم دين يبلغ 176,8 مليار درهم حيث أن حوالي 81% من حجم هذا الدين يتقاسمه خمس مقترضين، وهم: المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب (24%)، المكتب الشريف للفوسفات (21%)، المكتب الوطني للسكك الحديدية (14%)، الطرق السيارة للمغرب (12%)، والوكالة المغربية للطاقة المستدامة (11%).

بنية الدين حسب العملات

وفي أعقاب اعتماد ترجيحات جديدة للعملات التي تكون سلة تسعير الدرهم سنة 2015، استمرت عملية تحسين بنية الدين حسب العملات سنة 2018 لتقريبه من بنية السلة الجديدة، و التي من شأن تطبيقها حمايته من التعرض إلى مخاطر سعر الصرف.

و هكذا، فقد ارتفعت حصة الدين الخارجي العمومي المقوم بالدولار الأمريكي من 19% سنة 2014 إلى 30% سنة 2018 في الوقت الذي انخفضت فيه حصة الدين المقوم بالأورو من 69% إلى 60% على التوالي. أما حصة الدين المقوم بالدينار الكويتي، فقد انخفضت لتبلغ أقل من 5% سنة 2018 مقابل 6% سنة 2014.

بنية الدين حسب نوع سعر الفائدة

يتضح من بنية الدين الخارجي العمومي هيمنة حصة الدين ذي سعر الفائدة الثابت بنسبة 75%، فيما بلغت حصة الدين ذي سعر الفائدة المتغير 25%. 83% من هذه الحصة الأخيرة مقوم اساسا بالأوريبور مما يساهم في تخفيض خدمة الدين بالنظر إلى المستويات المنخفضة التي سجلها سعر الفائدة.

السحوبات على القروض الخارجية

بلغت موارد الاقتراض الخارجي التي تمت تعبئتها من طرف القطاع العمومي خلال سنة 2018 ما مجموعه 19,3 مليار درهم مقابل 35,7 مليار درهم سنة 2017.

و بلغت السحوبات التي تمت تعبئتها من طرف الخزينة سنة 2018 ما قيمته 6,2 مليار درهم، في حين بلغت تلك المعبئة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية 13,1 مليار درهم.

83% (أو 15,7 مليار درهم) من مجموع السحوبات تمت تعبئتها من طرف 4 مؤسسات وهي: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (4,2 مليار درهم)، المكتب الوطني للسكك الحديدية (3,4 مليار درهم)، الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (1,7 مليار درهم) و الخطوط الملكية المغربية (1,6 مليار درهم).

خدمة الدين الخارجي العمومي

في سنة 2018، بلغت خدمة الدين الخارجي العمومي، بما فيه أصل الدين والفوائد والعمولات 28,6 مليار درهم مقابل 32,1 مليار درهم سنة 2017، مسجلة بذلك انخفاضا يقدر بـ 3,5 مليار درهم. ويرجع هذا التطور إلى التأثير المزدوج لارتفاع خدمة الدين المسدد للمقرضين الرسميين بـ 2,4 مليار درهم من جهة، و انخفاض خدمة الدين المسدد للمقرضين الخواص بـ 5,9 مليار درهم من جهة أخرى.

وقد عرفت خدمة الدين الخارجي العمومي بالنسبة المئوية للمداخيل الجارية لميزان الأداءات انخفاضا قدره 1,2 نقطة مسجلا 5,6% بتم سنة 2018 مقابل 6,8% عند نهاية سنة 2017.

التدبير النشط للدين

التدبير النشط للدين الداخلي

تميزت سنة 2018 بإنجاز مديريةية الخزينة ل10 عمليات تبادل سندات الخزينة. وقد مكنت هذه العمليات من إعادة شراء أدون الخزينة بمبلغ إجمالي يقدر ب 19,8 مليار درهم.

بالنسبة لتأثير عمليات التدبير النشط للدين الداخلي المنجزة سنة 2018 على مؤشرات التكلفة والمخاطر المتعلقة بمحفظة الدين الداخلي، فقد أدت هاته العمليات إلى :

- ارتفاع طفيف لصافي تحملات فوائد الدين الداخلي المؤداة سنة 2018 بحوالي 53,4 مليون درهم. وقد نتج هذا الارتفاع عن التأثير المزدوج لانخفاض تحملات الفوائد المؤداة سنة 2018 بحوالي 59,6 مليون درهم نتيجة لإعادة الشراء المبكر لمستحقات السنة ذاتها، وزيادة هاته التحملات بحوالي 113,0 مليون درهم نتيجة إعادة شراء مستحقات سنة 2019.
- التخفيف من خطر إعادة التمويل المرتبط بدين الخزينة من خلال (أ) تقليص مستحقات الشهور المعنية بعمليات الاستبدال بحوالي 1,9 مليار درهم في المتوسط الشهري سنة 2018 وبحوالي 3,6 مليار درهم كمتوسط شهري خلال سنة 2019 و (ب) تمديد المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي بحوالي شهرين.

بالإضافة إلى هاته النتائج، فإن لعمليات التدبير النشط للدين الداخلي أثرا نوعيا على تدبير الدين إذ تمكن مديريةية الخزينة من تمليس حاجيات الخزينة على مدار السنة وتدبير أحسن لسياسة الإصدارات.

التدبير النشط للدين الخارجي

بلغ مجموع ما تمّت معالجته في إطار عمليات التدبير النشط للمديونية الخارجية والتي ابتدأت سنة 1996 ما يناهز 85 مليار درهم. وتهدف هذه العمليات إلى التخفيف من عبئ المديونية إضافة إلى الحد من تأثيرات المخاطر المالية المرتبطة بمحفظة الدين الخارجي للخزينة. وقد عرفت سنة 2018 معالجة حوالي 4,5 مليون درهم.

و قد مكن المبلغ الذي تمت معالجته خلال سنة 2018 من مواصلة إنجاز المشاريع الممولة في إطار اتفاقية تحويل الدين الى استثمارات عمومية المبرمة مع إيطاليا على النحو التالي:

- 3,1 مليون درهم من خلال مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- 1,4 مليون درهم في إطار مشروع الحفاظ على التراث الثقافي المغربي (موقعا شالة و ويلي).

التدبير النشط للخزينة العمومية

العمليات المنجزة سنة 2018

لجأت مديرية الخزينة والمالية الخارجية خلال سنة 2018، إلى عمليات التدبير النشط للخزينة العمومية في ظرفية تميزت بما يلي:

- تفاقم عجز السيولة البنكية الذي انتقل إلى 62,2- مليار درهم كمتوسط أسبوعي في متم سنة 2018 مقابل 41,5- مليار درهم في متم سنة 2017؛ و
- انخفاض طفيف لموجودات رصيد الحساب الجاري للخزينة الذي بلغ حجمه اليومي 8,5 مليار درهم في المتوسط مقابل 9,5 مليار درهم سنة 2017 (دون احتساب عمليات التدبير النشط للخزينة العمومية).

قامت مديرية الخزينة والمالية الخارجية خلال سنة 2018، بإنجاز 321 عملية تدبير نشيط للخزينة العمومية من بينها 305 عملية توظيف فائض الخزينة عن طريق الاستحفاظ.

بلغ الحجم الإجمالي الموظف من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية في السوق النقدي 811,4 مليار درهم خلال سنة 2018 مقابل 857,1 مليار درهم السنة الماضية، مسجلا انخفاضا بحوالي 5% نتيجة انخفاض موجودات رصيد الحساب الجاري للخزينة بحوالي 5%.

في حين، بلغ سعر الفائدة المرجح لعمليات توظيف فائض الخزينة 2,33% مقابل 2,37% سنة 2017، مسجلا انخفاضا بحوالي 4,1 نقطة أساس.

الفوائد المحصل عليها من طرف الخزينة

بلغت عائدات عمليات التدبير النشط للخزينة العمومية خلال سنة 2018 حوالي 145,4 مليون درهم (صافية من الضرائب)، موزعة كما يلي:

- 111,3 مليون درهم (77% من إجمالي العائدات) على شكل فوائد عمليات التوظيف؛ و
- 34,1 مليون درهم على شكل فائدة على الحساب الجاري للخزينة لدى بنك المغرب.

منذ بداية هذه العمليات في شهر فبراير لسنة 2010، بلغ الحجم الإجمالي لعائدات عمليات التدبير النشط للخرينة العمومية حوالي 1,4 مليار درهم موزعة كما يلي:

- 979,4 مليون درهم (69% من إجمالي العائدات) على شكل فوائد عمليات التوظيف؛ و
- 430,5 مليون درهم على شكل فوائد على الحساب الجاري للخرينة.